الأمم المتحدة

E

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1990/44/Add.1
31 January 1990
ARABIC
Original : FRENCH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة السادسة والاربعون
البند ٢٢ من جدول الاعمال

الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان

تقرير وضعه الخبير ، السيد فيليب تكسييه ، عن هايتي
عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٨٩/٧٣

إضافة

١ - في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، انتهى إلى علم الرأي العام الدولي أن الجنرال بروسبير افريل أصدر مرسومين بتعليق عدة مواد من دستور عام ١٩٨٧ ، وإقامة الاحكام العرفية لمدة ٣٠ يوماً ، وفرض ضرورة الحصول على تأشيرة لكل مواطني هايتي الراغبين في الخروج من البلاد أو دخولها .

٢ - وعُلم أيضا أنه جرت قبل ساعات من إعلان هذه التدابير ، عمليات اعتقال كثيرة في ظروف اتسمت بوحشية ما بعدها وحشية ؛ وفرضت على الفور الرقابة على الصحافة سواء بالنسبة للإذاعة أو الصحافة المكتوبة ، وأجيز للتلفزيون وحده إذاعة الاخبار .

٣ - وتعرّض مجموع القطاع الديمقراطي وأحزاب المعارضة وجزء من أجهزة الدفاع عن حقوق الإنسان لموجة اعتقالات غير مشروعة في معظمها ، كانت تهدف بوضوح إلى إلقاء الرعب في صفوف قوى البلد الديمقراطية .

٤ - وهكذا تم اعتقال كل من: سيرج جيل وجورج فيرلي وفيليب ستيفنسن وإيف دوفال وهم قادة الحزب الوطني التقدمي الثوري في هايتي ، وهو حزب عضو في الهيئة الاشتراكية الدولية ؛ وكذلك اعتُقل القس جاكسون نويل ، وكان جميع هؤلاء موجودين في منزل سيرج جيل . ويرد أدناه وصف لظروف اعتقالهم .

٥ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قام ستة أشخاص مدججين بالسلاح ويرتدون الملابس المدنية باقتحام منزل سيرج جيل دون أمر ، شاهرين أسلحتهم ورموه أرضاً وراحوا يرفسونه رفسات عديدة في بطنه موجهين إليه الشتائم أمام زوجته وولديه الصغيرين ؛ ثم قاموا بتخريب عدة غرف من المنزل وعادوا إلى رفسه من جديد ثم غلّوا يديه وجروه موجهين التهديد إلى جميع أفراد الحزب الوطني التقدمي الثوري في هايتي .

٦ - ورموا جميع الحاضرين على الأرض وضربوهم بمنفضة للسجائر ورفسوهم ؛ ثم غلّوا أيديهم واقتادوهم في مركبات تابعة للإدارة العامة للضرائب كانت تنتظر أمام المنزل . وكان يوجد من قبل في إحدى هذه المركبات هابي بران ، قائد الكوناكوم وجسنر برودان اللذان كانت قد أسيئت معاملتهما كذلك . (وتجدر الإشارة إلى أن هابي بران الذي بدت عليه آثار التعذيب ، كانت قد أجريت عملية جراحية قبل ذلك بعدة أيام وكانت حالته الصحية سيئة) .

٧ - وعلى الطريق ، طلب مرتكبو هذه الأعمال من سيرج جيل أن يقودهم إلى منزلي دولي بروتوس وأرنولد أنتونان ، وهما عضوان في الأمانة التنفيذية للحزب الوطني التقدمي الثوري في هايتي ، بيد أنه رفض ذلك .

٨ - ثم اقتيد هؤلاء المسؤولين السياسيين إلى القصر الرئاسي حيث ضربهم العديد من الجنود وشتموهم ، ساخرين من رغبتهم في تنظيم انتخابات ديمقراطية ؛ وتلقى سيرج جيل ضربة عنيفة على أذنه مما أدى إلى ثقب طبلة أذنه اليسرى ؛ وتلقى جورج فيرلي ضربة بمؤخرة بندقية أدت إلى جرحه في رأسه ؛ فتدخل عندها أحد العرفاء لإيقاف أعمال العنف هذه .

٩ - ثم اقتيد الجميع إلى مباني فرقة مكافحة العصابات حيث عوملوا معاملة لائقة واعتذر إليهم الماجور كليرجان ، كما اعتذر إليهم الكولونيل رومولوس ، رئيس الشرطة ، ثم أعيدوا جميعاً إلى منازلهم .

١٠ - واعتقل المعارضون السياسيون بالعشرات: وأفرج عن بعضهم بسرعة ، وزجّ ببعضهم الآخر في السجن في حين أُبعد آخرون عن البلاد رغماً عنهم ؛ وهكذا رُحّل أوبير دي

رونسيري ، رئيس حزب الوسط المسمى التعبئة من أجل التنمية الوطنية ، إلى ميامي ؛ وصباح الأحد ، ٢١ كانون الثاني/يناير ، اعتُقل ماكس بورجولي وهو المسؤول الثاني في حزب شيوعيي هايتي الموحد ، ورُحّل على الفور إلى غوادلوب .

١١ - وقد اعتُقل إذن نحو أربعين مسؤولاً سياسياً يومي ٢٠ و٢١ كانون الثاني/يناير ، وكان من بينهم الدكتور لويس روا ، البالغ من العمر ٧٤ سنة ، وهو شخصية يحترمها أهل هايتي احتراما بالغاً ، وهو يُعتبر واضع دستور عام ١٩٨٧ ؛ وقد رُحّل إلى الولايات المتحدة .

١٢ - واعتُقل كذلك إ. برودان قائد حركة إقامة الديمقراطية في هايتي ، والدكتور سيلفان جوليبوا (وهو عضو في حزب روكفيلير غير (UPN)) وكان قد رفض الترحيل فبقي بالتالي قيد الاعتقال . وكذلك فرّ الدكتور روبير جان - لوي رئيس جمعية أطباء هايتي وزوجته ، وروبير دوفال رئيس جمعية السجناء السياسيين القدامى وزوجته ، بعد أن حضر عسكريون إلى منازلهم ولم يجدوهم . واعتُقل أيضا جيرالد إيميل بران وهو عضو في اللجنة الوطنية لمؤتمر الحركات الديمقراطية (كوناكوم) ، ومسؤول عن المركز المسكوني للدفاع عن حقوق الإنسان ، وعُذّب ثم تم ترحيله ؛ في حين اعتقل ٣٨ عضوا من كوناكوم وعُذّبوا ثم أُطلق سراحهم .

١٣ - واضطر معظم المسؤولين عن الأحزاب السياسية ، بمن فيهم الأكثر اعتدالاً ، إلى ترك منازلهم ، وهم لا يزالون مختبئين حتى الآن .

١٤ - وكانت الحجة في اتخاذ هذه التدابير الاستثنائية وإلى حصول هذه الموجة من الاعتقالات ، هي اغتيال المقدم أندريه نيبتون ، في ٣٠ كانون الثاني/يناير فجراً ، وهو ضابط في الحرس الرئاسي مكلف بتوزيع العلاوات على الجنود ؛ وقد قُتل مع زوجته وخادمة تعمل عنده في ظروف لا تزال غامضة حتى اليوم .

١٥ - ويتساءل مسؤولون سياسيون كانوا موجودين في الخارج مثل فيكتور بينوا (كوناكوم) ، ولويس دو جوا أو جان - كلود باجو ، عن إمكانية عودتهم إلى البلاد ؛ وتجدر الإشارة إلى أن الاعتقالات استهدفت جميع القوى السياسية الديمقراطية ، بما فيها حزب مارك بازان ، وهو حركة إقامة الديمقراطية في هايتي ، الذي يُعتبر من أحزاب الوسط . وكانت أعمال العنف هي القاعدة لكل عملية من عمليات الاعتقال ؛ فعلى سبيل المثال ، صرّح أوبير دي رونسيري ، لدى وصوله إلى ميامي ، أنه رُفع وضُرب بمؤخرات البنادق ، وأكد أن سيجارة أطفئت في عينه .

١٦ - ويتذرع الجنرال افريل مرة أخرى بحجة حدوث محاولة انقلاب من داخل الحرس الرئاسي يفترض أنها وقعت يوم الجمعة ١٩ كانون الثاني/يناير عندما كان قد قرر تنحية الرقيب أوبرو ، الناطق باسم "صغار الجنود" الذين كانوا قد حملوه إلى السلطة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ثم أنقذوا حياته لدى وقوع انقلاب نيسان/ابريل ١٩٨٩ . وقد رُقي الرقيب إلى رتبة ملازم أول ثم نُقل الآمر الذي أبعده عن الصف الامامي للسلطة .

١٧ - وارتفعت الاحتجاجات بالإجماع على عملية القوة هذه . وهكذا اعتمد سفراء الدول الاعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، والممثلة في هايتي ، بياناً مشتركاً أحاله كل سفير إلى وزارته ؛ وقد صيغ البيان على النحو التالي:

"تعرب دول الجماعة الأوروبية الاثنتا عشرة عن أسفها لإقامة الاحكام العرفية في هايتي ، واضعاف فعالية بعض مواد الدستور التي تتعلق بالحريات الأساسية ، واعتقال المعارضين السياسيين وتعذيبهم وترحيلهم ، باعتبار كل هذه الأمور انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان وتقهقر في العملية الديمقراطية .

وكانت الجماعة الأوروبية المشتركة قد عبّرت ، بقبولها انضمام هايتي مؤخراً إلى اتفاقية لومي ، عن اهتمامها بالتنمية الاقتصادية وتعزيز الديمقراطية في البلاد .

وتطلب الدول الاثنتا عشرة من حكومة هايتي العسكرية رفع الاحكام العرفية سريعاً ، وضمان استئناف العملية الانتخابية بغية الانتقال بدون معارضات إلى الديمقراطية" .

١٨ - واحتجت الولايات المتحدة أيضا ، فعدلت وزارة الخارجية عن استئناف تقديم العون الاقتصادي ؛ وأعلنت السيدة مارغريت توتويلر الناطقة باسم الوزارة ، بصورة خاصة ، أن أعمال حكومة هايتي مشينة وغير قابلة لتبريرها وأنها تضر بالعلاقات بين الولايات المتحدة وهايتي وباحتمالات تقديم مساعدة في المستقبل . وقررت فرنسا كذلك تعليق تعاونها مع هايتي ، وذلك "إزاء ضخامة ما ارتكب من اعتداءات على حقوق الإنسان ، وشل الحريات العامة" . وألغى وزير التعاون الرحلة التي كان من المقرر أن يقوم بها إلى هايتي في الأسبوع البادئ في ٢٢ كانون الثاني/يناير . وأحتجت كندا كذلك على ما يجري .

١٩ - وأعلن السيد فرانسوا بينوا ، سفير هايتي في الولايات المتحدة ، عن تقديم استقالته . ونددت غرفة التجارة والصناعة "التعسف الذي جعل قاعدة" وطالبت جمعية أصحاب المصانع في هايتي برفع الأحكام العرفية "وعودة المواطنين الذين أجبروا على العيش في المنفى" . وأخيراً احتجت الكنيسة في هايتي احتجاجا رسميا على الاعتداءات على حقوق الإنسان . وصرح المونسنيور ويلي روميلوس مطران جيريمي ، بشكل خاص ، عبر

إذاعة راديو الشمس التابعة للكنيسة الكاثوليكية: "إننا نحتج على موجة الاعتقالات التعسفية والسجن غير المشروع ونفي العديد من القادة السياسيين ومعاملة غيرهم معاملة سيئة" ، ودعا الشعب إلى الصلاة "من أجل خلاص هايتي" .

٣٠ - وفي يوم الجمعة ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، أعلن الجنرال أفريل أن الأحكام العرفية سترفع يوم الثلاثاء القادم ، أي في ٣٠ كانون الثاني/يناير ، بأن أعلن في التلفزيون أن "الشر الذي لا بد منه ، المتمثل في هذه الحالة الاستثنائية المؤقتة" سوف يمكن أن يوضع حد له وفقاً "لما تحقق من نتائج إيجابية في مكافحة الهجمات الإرهابية" . بيد أنه لم يذكر ما إذا كان سيسمح بعودة الشخصيات السبع المنفية منذ أسبوع ، وما إذا كان سيفرج عن المعتقلين ، وما إذا كان سيعاد اقرار حرية الصحافة - وهي الانتصار الوحيد الحقيقي الذي تحقق منذ شباط/فبراير ١٩٨٦ .

٣١ - وتجدر مع ذلك ملاحظة اللهجة المستخدمة في خطابه الذي نعت فيه المعارضين السياسيين بأنهم "أعداء الشعب" أو "الفوضويين الذين يهاجمون سلطة الدولة" لأنه ، حتى إذا تم رفع الأحكام العرفية في الأيام المقبلة ، وهو أمر محتمل ، فإن أثر التخويف والرعب المنشود قد تحقق ، ولا يدعو مثل هذا الموقف إلى التفاؤل فيما يتعلق بالسير الطبيعي لانتخابات ديمقراطية حقيقية .

٣٢ - وكان قد سبق للجنرال أفريل أن عبّر في تصريحاته منذ أسابيع عديدة عن بعض التردد في تنظيم انتخابات في هايتي ما دام الشعب جائعا ، أو ما دامت حالة انعدام الأمن سائدة . ولوحظ خلال مظاهرات الجماهير تزايد عدد الأشخاص - الذين لا تُعرف درجة عفويتهم - الذين يرفعون لافتات تحمل شعارات مثل "أفريل لمدة خمس سنوات" أو "دون أفريل ينتهي البلد" ، ولا شك أن من الواضح أنها أمور تثير القلق بشأن مستقبل مرحلة انتقال حقيقية .

٣٣ - وقد بدا ذلك واضحاً بشكل خاص لدى عودة رئيس الدولة إلى البلاد بعد رحلة قام بها إلى تايوان . ووصف الرئيس في خطاب ألقاه في المطار ، الهايتيين الذين عادوا إلى البلاد بعد أن كانوا أُجبروا على العيش في المنفى ، بأنهم "عديمو الجنسية" . وتجدر الإشارة إلى أن قسماً من المعارضة قام ، أثناء رحلة الرئيس إلى تايوان ، بتنظيم أسبوع من الاحتجاجات ، ووجه التجمع الوطني ، في ١٢ كانون الثاني/يناير ، دعوة إلى الإضراب العام لكي "يبقى الرئيس في الخارج ولا يعود إلى هايتي" . وقد أغضبت هذه المظاهرات رئيس الدولة أشد الغضب ، بيد أنها لم تلق أي صدى لدى السكان .

٣٤ - ومن المحتمل جداً أن تُرفع الأحكام العرفية بالفعل في الأيام المقبلة ، لكن عمليات الاعتقال والتعذيب وسوء المعاملة والطرد التي حصلت مؤخرا ، تنطوي على خطورة خاصة ، لأنها تستهدف مجموع القطاع الديمقراطي المسالم وقسماً من منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان ، في محاولة لتشبيهها بالمجموعات الإرهابية والنيل من سمعتهما ، إذا افترض تنظيم انتخابات .

٣٥ - وتؤكد هذه الأعمال صحة الاستنتاجات المتسمة بالتشاؤم التي خلص إليها الخبير في تقريره (E/CN.4/1990/44) ، وتزيد تعزيز التوصيات ، ولا سيما تلك التي تتعلق بتعيين مقرر خاص أو بإنشاء نظام فعال لمراقبة الانتخابات إذا ما حصلت .

- - - - -